

ترامب في تفاؤل مفاجئ بنهاية الحروب التجارية

أشاع الرئيس الأميركي أمس حالة من التفاؤل بشأن إمكانية انتهاء الحرب التجارية مع الصين، مؤكداً أن بكين تريد "بشدة إبرام اتفاق". وامتد تفاؤله إلى تأكيد إمكانية إبرام اتفاق تجاري "رائع وهائل" مع بريطانيا حال خروجها من الاتحاد الأوروبي.

واشنطن - قال محللون إن التفاؤل الذي أظهره الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإمكانية التوصل إلى اتفاق تجاري مع الصين يكشف عن تزايد الضغوط الداخلية من قبل الشركات والمستهلكين الأميركيين الذين تضرروا من تلك المواجهة التجارية.

وقال ترامب إنه يعتقد أن الصين تريد إبرام اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة، وإن الحرب التجارية مع بكين ستكون قصيرة. وأضاف "اعتقد أننا نجري مناقشات جيدة جدا مع الصين. هم يريدون بشدة إبرام اتفاق".

وأضاف أن من المقرر أن يجري اتصالا هاتفيا في وقت قريب مع الرئيس الصيني شي جينبينغ، لكنه لم يذكر موعدا. وقال "أظن أنه كلما طالت كلما أصبحنا الأقوى.. لدي شعور بأن الحرب التجارية ستكون قصيرة نوعا ما".

ويرى محللون أن أعباء التصعيد على حافة الهاوية تتراكم بدرجة خطيرة وأنها لا بد أن ترهق واشنطن في ظل عدم إظهار الصين لأي رغبة بالانحناء للمطالب الأميركية.

وتوعدت الصين يوم الخميس بالصدى لأحدث رسوم جمركية أميركية على بضائع صينية بقيمة 300 مليار دولار لكنها دعت الولايات المتحدة إلى الانسحاب في منتصف الطريق للوصول إلى اتفاق تجاري محتمل.

وقال ترامب إنه لا يعتقد أن بكين ستنتقم من الرسوم الجمركية الأميركية الجديدة. ومن المنتظر أن يجتمع مفاوضون تجاريون أميركيون وصينيون الشهر القادم في واشنطن، رغم أنه لم يتم الإعلان عن موعد محدد.

وأضاف أن "اجتماع سبتمبر ما زال قائما، لكنني أعتقد أن الشيء الأهم من سبتمبر هو أننا نتحدث بالهاتف ونجري محادثات بناءة جدا" وأن مسؤولين أميركيين وصينيين أجروا "حادثة جيدة جدا" قبل أيام قليلة.

ويبدو ترامب أكثر قدرة على إلحاق الأذى بالاقتصاد الصيني لكنه أقل قدرة على تحمل آثارها في بلد ديمقراطي، مقارنة بقدرة الحكومة الصينية على تحمل أعبائها في بلد يدار بقبضة صارمة.

ويوضح ذلك في تقرير اقتصادي نشر أمس يظهر تراجع ثقة المستهلكين الأميركيين في الشهر الحالي إلى أقل مستوى منذ 7 أشهر، مع تزايد المخاوف بشأن حالة الاقتصاد، في ظهور مؤشرات قليلة على تراجع سوق العمل عن مستوياتها المرتفعة.

وجاء تراجع الثقة في تقرير جامعة ميشيغان بأسرع وتيرة لها منذ يناير الماضي، بعد تزايد المخاوف من ركود الاقتصاد الأميركي قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية في العام المقبل، وهو ما يهدد فرص ترامب في الفوز بفترة حكم ثانية.

وذكرت وزارة المالية الصينية في بيان أن الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن، تنتهك تفاهات من توصل إليها رئيسا البلدين وتتحرف عن المسار الصحيح لتسوية النزاعات عبر المفاوضات.

وكان ترامب قد لَوَّح بفرض تلك الرسوم مطلع الشهر المقبل، لكن

وتراجع ترامب تراجع عن جزء من تلك الرسوم هذا الأسبوع، معلنا عن تأجيل فرض رسوم على بعض السلع التي تضمها القائمة المستهدفة، مثل الهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمولة وبعض السلع الاستهلاكية.

وقال محللون إن ترامب يسعى إلى تخفيف تأثير الرسوم على المبيعات في موسم العطلة الأميركية. لكن الرسوم ستطبق على تلك المنتجات اعتبارا من منتصف ديسمبر المقبل.

وامتد تفاؤل ترامب إلى توزيع وعود أخرى شملت بريطانيا المحاصرة بضميق بريكست، حيث أكد مجددا عن رغبته بإقامة علاقات تجارية وثيقة مع بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وقال ترامب للصحافيين في نيويورك "أعتقد أنه سيكون لدينا اتفاق رائع وهائل مع المملكة المتحدة. يجب أن نزيد النشاط التجاري بيننا عما هو عليه الآن"، مكررا دعمه الشخصي لرئيس الوزراء بوريس جونسون الذي يقود عملية بريكست.

وسيلتقي ترامب الزعيم البريطاني الجديد خلال قمة مجموعة السبع في فرنسا في وقت لاحق هذا الشهر، لكنهما سبق وأن أجريا عدة محادثات هاتفية، وفق البيت الأبيض.

لكن منقندي بريكست يحذرون من تكتيكات ترامب القاسية والعدائية في التفاوض التجاري، كما جرى مع الصين وحتى مع حلفاء واشنطن مثل كندا والاتحاد الأوروبي، حيث فرض رسوما كبيرة على صادراتهم من أجل فرض أفضل شروط للضرائب الأميركية.

ويعرض الحزب الديمقراطي الأميركي إبرام أي اتفاق تجاري مع بريطانيا يمكن أن يهدد اتفاق السلام في أيرلندا الشمالية في حال رسم حدود تجارية مع جمهورية أيرلندا.



دونالد ترامب
الصين تريد بشدة إبرام اتفاق والحرب التجارية ستكون قصيرة

الجزائر تسعى لتشغيل شركات المتهمين بالفساد

الحكومة ترضخ للضغوط الشعبية ومخاطر إفلاس الشركات المجمدة



محاولة لإطفاء السخط الشعبي

تجارية، يقوم المتصرف أو الحارس بتسيير الشركة بصفته الموقع الوحيد على مختلف أنواع النفقات المصلة بنشاطاتها، وأن يضمن تسيير الشركة في كافة الجوانب المالية والقانونية والأمال.

وذكرت وزارة المالية أن "عشرات العمال قد تتعرض وظائفهم للتهديد بفعل غلق وحدات الإنتاج أو توقيف الورشات، فضلا عن الأثر المالي الناتج عن الالتزامات المالية الهامة المتعهد بها من طرف الشركات المعنية لدى النظام المصرفي العمومي والخاص".

وقالت إن ذلك "من شأنه توقيف أنشطة تلك الشركات والتسبب في استحالة تسديد التزاماتها على المدى القصير للقرض التي حصلت عليها، لتمويل استثماراتها ودوراتها الإنتاجية".

وتتخوف الحكومة من التداعيات القانونية التي تفرزها النزاعات الاجتماعية التي قد تنشأ عن توقف تلك الشركات عن دفع مستحقاتها تجاه شركائها، وما ينجم عن ذلك من أعباء مالية على الخزينة العمومية، في حال عدم الوفاء بمستحقاتها تجاه صناديق التأمين والتقاعد والضرائب والتأمينات.

وأكد بيان الوزارة أن اللجنة القطاعية التي أطلقتها الحكومة للتكفل بوضعية تلك المؤسسات، تستهدف حماية أدوات إنتاج الشركات المعنية وإمكاناتها التوظيفية والمحافظة على مصالح الدولة في إطار الصفقات الناشئة عن الطلب العمومي المبرمة مع هذه الشركات.

وأضاف أن اللجنة ستسعى لتأمين السوق الداخلي قياسا بحصص الصفقات التي تمتلكها بعض تلك الشركات، والحفاظ على الخدمات في بعض قطاعات الخدمات الحساسة كالنقل الجامعي والحضري.

والتحدي الأكبر هو إيجاد حلول بديلة لتسيير هذه الشركات، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها الجزائر، والتي تتطلب تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة.

وتتطلب هذه الحلول تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة، والتي تتطلب تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة.

وتتطلب هذه الحلول تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة، والتي تتطلب تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة.

وتتطلب هذه الحلول تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة، والتي تتطلب تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة.

وتتطلب هذه الحلول تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة، والتي تتطلب تدخلات عاجلة من الحكومة لتفادي إفلاس الشركات المجمدة.

والمركبات من علامات أوروبية وآسيوية ودرجة أقل بعض الصناعات الغذائية والإلكترونية.

وهناك استثناء وحيد هو رجل الأعمال المحسوب على المعارضة السياسية يسعد برباب الذي يملك مجمع سيفيتال، المعروف باستثماراته الإنتاجية في مجالات عديدة مثل الزيوت الغذائية والسكر وصناعة الإلكترونيات المنزلية.

وذكرت تقارير مالية حديثة أن رجال الأعمال المحسوبين على نظام بوتفليقة، يستحوذون على معظم الثروات والأموال والعقارات في البلاد، حيث قدرت ثروة علي حداد بنحو خمسة مليارات دولار، يليه رجال الأعمال محمد بايبري وأحمد معزوز وعبد الرحمن بن حمادي والعبد بن عمر ومراد عولمي ومحيي الدين طحوت وغيرهم.

وأضافت أن 70 بالمائة من إجمالي القروض المصرفية يحكرها أعضاء جمعية منتدى رؤساء المؤسسات التي كانت تضم تلك الشخصيات، وأن غالبية القروض لم تسترجع أو أنها أبرمت دون ضمانات حقيقية.

وتتوي وزارة المالية تعيين المسيرين الجدد بالتنسيق مع الجهاز القضائي، لإضفاء المسوغ القانوني على العملية. واقترح بيان الوزارة على السلطات القضائية المختصة تعيين متصرف مستقل أو حارس قضائي لضمان استمرارية تسيير الشركات بالتشاور مع أجهزتها الاجتماعية وإدارتها مع احترام التشريعات ذات الصلة.

وأضاف أن "المتصرف المستقل الم عين يكلف بالإشراف على نشاطات كل شركة ومراقبة التدفقات المالية وسلسلة الإمدادات للحفاظ على أملاك الشركة واستمرارية نشاطاتها مع الاحترام الصارم للتشريعات القانونية".

وأشار البيان إلى أنه في حالة الشركات التي ليست لها صفة

رضخت الحكومة الجزائرية للضغوط الشعبية المتزايدة من توقف أعداد كبيرة من الشركات المرتبطة بشخصيات متهمه بالفساد، بعد تعطيل نشاط آلاف العمال والموظفين وتزايد مخاطر إفلاس تلك الشركات، التي يمكن أن تتسع أعباء مالية إضافية على خزينة الدولة.

صاير بلادي - الجزائر - اعترفت الحكومة الجزائرية بالمخاطر الناجمة عن تجميد القضاء لأصول الشركات التابعة لشخصيات تخضع للتحقيق في اتهامات بالفساد والإثراء غير المشروع من خلال استفادتها من علاقاتها بالحكومات السابقة.

وتنتج الحكومة لتعيين مسيرين حكوميين للإشراف على المؤسسات الاقتصادية المملوكة لرجال الأعمال الموقوفين من أجل ضمان استمراريتها والحفاظ على حقوق العمال، في ظل تفاقم القلق الداخلي وعموض مستقبلها.

ويأتي التحرك الحكومي بعد اتساع الاحتجاجات التي نظمتها آلاف العاملین في تلك الشركات للمطالبة بصرف الرواتب المتأخرة، وعدم تحميل العاملین وزر ما ارتكبه رجال الأعمال الموقوفون تجاه المال العام.

وذكر بيان لوزارة المالية أن المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المالية أظهرت ضرورة اتخاذ تدابير حامية مناسبة لوسائل الإنتاج ومناصب الشغل في الشركات والمشاريع المعنية بإحكام قضائية قاضية بتجميد حساباتها البنكية وفقا لما يقضي به القانون.

وأضاف أنه تم الاتفاق على اقتراح طريقة عمل بهدف تاطير العملية لاستئناف أعمال تلك الشركات.

وتسود حالة من الشلل في العديد من المؤسسات الخاصة، بعد سجن مالكيها بتهم الضلوع في قضايا فساد والتواطؤ مع نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وبينها مصنعا تجميع

على حداد، وفي تجميع السيارات

وتسود حالة من الشلل في العديد من المؤسسات الخاصة، بعد سجن مالكيها بتهم الضلوع في قضايا فساد والتواطؤ مع نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وبينها مصنعا تجميع

على حداد، وفي تجميع السيارات

وتسود حالة من الشلل في العديد من المؤسسات الخاصة، بعد سجن مالكيها بتهم الضلوع في قضايا فساد والتواطؤ مع نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وبينها مصنعا تجميع



بصيص أمل لتفاؤل الأسواق

أبل تحدد 10 سبتمبر موعدا لإطلاق آيفون 11

يتفق مع تحديد تاريخ 10 سبتمبر المقبل، الذي يوافق الثلاثاء، الأمر الذي يرجح إصدار آيفون في ذلك اليوم.

وتشير التكهات إلى أن أبل ستعلن عن ثلاثة إصدارات من هاتف آيفون، وتتوقع أن يتضمن أحدها على الأقل ثلاث كاميرات خلفية.

وكانت تسريبات سابقة، قد ذكرت أن أبل ستطلق ثلاثة إصدارات خلف هواتف آيفون اكس. آر. وآيفون اكس. أس. وآيفون اكس. أس ماكس. الحالية.

وترجح أن يأتي الجهاز البديل لآيفون اكس. أس بشاشة أكبر قليلا بقياس 6.1 بوصة، إلى جانب ثلاث كاميرات خلفية، في وقت تحدثت فيه تقارير أخرى أن الكاميرات الخلفية الثلاث سوف تكون للجهاز الأكبر الجديد الثلاثاء أو اكس ماكس فقط.

ونشر الموقع صورة للقطعة شاشة تحت عنوان "هولد فور ريليس" فيها تاريخ 10 سبتمبر على تطبيق التقويم في الصفحة الرئيسية لنظام "آي. أو. أس 13" مع الإشارة إلى أن أبل تستخدم صورة معينة للشاشة الرئيسية لهواتف آيفون الجديدة.

وكانت النسخة السابقة من نظام تشغيل "آي. أو. أس 12" قد تضمنت ذات الإشارة في العام الماضي في صورة مشابهة. أظهرت تاريخ 12 سبتمبر، وبالفعل أعلنت أبل عن هواتف آيفون اكس. أس في ذلك التاريخ.

وتظهر مراجعة سجل الإعلانات السابقة عن هواتف آيفون، أن أبل اعتادت في السنوات الأخيرة على الإعلان عن الهواتف الجديدة الثلاثاء أو الأربعة الثاني من شهر سبتمبر. وهو ما

لندن - كشفت شركة أبل في النسخة التجريبية السابعة من إصدار نظام التشغيل "آي. أو. أس 13 بيتا" وبطريقة غير مباشرة موعد الإعلان عن الجيل القادم من هواتف آيفون.

وقال موقع "آي هيلب بي. آر" أن النسخة التجريبية الأحدث من نظام التشغيل المتاح للمطورين، تضمن ما يشير إلى أن موعد الإعلان عن هواتف آيفون 11 سوف يجري في 10 سبتمبر المقبل.

رسالة أبل غير المباشرة في نظام التشغيل إلى موعد الكشف عن هواتف آيفون 11

